ثم اقر العبد على نفسه بالف ولا دين عليهما بالصحة ومات
المولى فخاصاني ثمنه بيع العبد بالف او اكثر ولو اقر العبد
اولا في مرض مولاه بدين ه كتاب المكاتب باب
ما يجوز فيه امر المكاتب والذمي والعبد على ابنه
الصغير وفي ماله ه ما يملكه الموصي عند موته يملك وصيه
وما لا فلا الا التزوج وانما ينعقد من العقود ما له بحد
حال وقوعه ولا يجوز باجل غير اذا اختلف حكم مكاتب
ترك مالا ووصيا وولدا كوتب معه او ولد في كتابته وولدا
حرا ورث مالا من امه فوصيه يملك حفظ تركته وبيع
العروض منه خلاف العقار والنقد وله ان يسعى في
الكتابة ولا يملك حفظ ماله وله ان يوادي عنه عتق
وميراثه بين ابنيه وذكر في القسمة انه لو قاسم الورثة
عن الصغير صح وهي بيع قيل نهار واثبات وقيل اداء

قسمة العروض وهو الاصح وقيل الاول اصح فانه فاك
هناك وهو منزله وصي اجنبي يوصي بها نصراني الى وصي وله ولد
مسلم او عبد له ولد حر او وصى او وصى قبل موت الموصي ثم مات
او اسلم او عتق كاتب زوج عبدا او وكل به او وهب شيئا
او وكل به فعقده باطل وكذا لو زوج عبد نفسه ولا يجوز
باجل شيء ولو زوج امته او وكل به صح بخلاف المأذون
صبي زوج امته فعقده موقوف كالاف عبده وتبرعه ولو
تزوج بغير غبن توقف على اجازته وليه او اجازته بعد
بلوغه ولا ينفذ ببلوغه كالاف العبد والمكاتب صبي اوصى
بعتق عبده او اوصى به فوصيه باطلة الا ان يجيزها بعد
بلوغه وهو انشاء منه كالتوكيل بالتبرع والمكاتب بطيء
وكذا الوصي ثلثه بحرها او اماؤها وفي المكاتب ان
عجز فكذلك عنده وعندهما يفك وان اداها صح اتفاقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)